



Distr.
GENERAL

A/33/217
21 September 1978

ARABIC
ORIGINAN: ARABIC/ENGLISH/
FRENCH/RUSSIAN

الأمم المتحدة



الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون
البند ٥٠ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - المقدمة
٤	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٤	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
٧	الأردن
٨	بربادوس
٩	بولندا
١٢	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية
١٥	جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية
١٨	رومانيا
٢٢	سورينام
٢٣	قطر

المحتويات (تابع)

الصفحة

٢٤ الكويت
٢٥ ليبيا
٢٦ مالطة
٢٩ هنغاريا

المرفق

قائمة بالوثائق الصادرة منذ ناز الجمعية العامة في البند في دورتها الثانية والثلاثين

أولا - مقدمة

- ١ - اتخذت الجمعية العامة في جلستها العامة ١٠٦، المعقودة في ١٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧، القرار ٣٢ / ١٥٤ المعلنون "تنفيذ الاعلان الخاص بتميز الامن الدولي"، الذي اجاب على طلبت فيه علما بتقرير الامين العام الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين (Add.1 و 2 و 165/32 A) ورجت منه ان يقدم الى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والثلاثين تقريراً عن تنفيذ الاعلان الخاص بتميز الامن الدولي .
- ٢ - وتنفيذا لهذا الطلب، وجه الامين العام في ١٦ اذار / مارس ١٩٧٨، مذكرة الى حكومات الدول الاعضاء في الامم المتحدة والاعضاء في الوكالات المتخصصة، أحال فيها نص القرار طالباً بتزويده بالمعلومات والاقتراحات ذات الصلة المتعلقة بتنفيذ الاعلان .
- ٣ - وفي ١٨ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨ وردت الردود المتضمنة هذه المعلومات من ١٣ دولة . ويتضمن الفرع ثانيا ادناه الاجزاء الموضوعية من هذه الرسائل .
- ٤ - ويتضمن المرفق قائمة بالونائق المتصلة بهذا البند من جدول الاعمال والتي جرى تعميمها منذ اتخاذ القرار ٣٢ / ١٥٤ .

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسيّة]

[۵ ایلول / سبتمبر ۱۹۷۸]

١ - لقد كان كفاح الاتحاد السوفياتي من اجل تعزيز السلم الدولي احد المبادئ الاساسية للسياسة الخارجية للدولة السوفياتية طيلة تاريخها . فوفقا لبرنامج مواصلة الكفاح من اجل السلم والتعاون الدولي ، ومن اجل حرية الشعوب واستقلالها ، الذي اعتمد في المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، يجبذ الاتحاد السوفياتي اتخاذ تدابير فعالة ترمي الى ضمان السلم والامن العالميين . وان الدولة السوفياتية لتسترشد دائما ، في سياستها الدولية ، بالمبادئ الاساسية المتمثلة في العلاقات السلمية بين الدول ، التي تتجسد في الدستور الجديد للاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

٢ - وقد تم، اثناء العام الماضي ، بفضل جهود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وغيره من الدول الصديقة للسلم، اتخاذ المزيد من الخطوات لتحسين الحالة الدولية ولتدعيم الانفراج وتطويره .

٣ - وقد كان من بين الاحداث الهامة في الحياة الدولية دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، فهي اول محفل عالمي في التاريخ بشأن نزع السلاح . وقد اكدت مقرراتها ، باقتناع ، ان الاغلبية الساحقة من الدول تعتبر وقف سباق التسلح ونزع السلاح الح وأهم مشكلة في السياسة العالمية المعاصرة .

٤ - وقد وافق هذا العام الذكرى الثالثة لتوقيع الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون في اوربا وما زالت هذه الوثيقة الهامة ذات اثر موات على الحالة سواء في داخل اوربا او في خارجها .

٥ - ويعتقد الاتحاد السوفياتي انه لا بد من مواصلة مضاعفة جهود جميع الدول لتعزيز عملية الانفراج ولوقف سباق التسلح ، ثم عكسه ، ومن ثم تأمين سلم يعتمد عليه .

٦ - وقد كانت هذه الاهداف نصب عين الاتحاد السوفياتي عندما قدم في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، مجموعة كاملة من المقترحات المحددة القائمة على اساس متين ، بشأن طرق عطية لوقف سباق التسلح .

٧ - وقد كان الاتحاد السوفياتي ، الذي يسمى الى المساهمة في ابطاء خلى سياق التسليح اول من صدق هذا العام على اتفاقية حثا استخدام تقنيات التغير في البيئة لاغراض عسكرية او لاية اغراضعدائية اخرى ، كما وقع البروتوكول الاضافي الثاني لمعاهدة حثا الاسلحة النووية في امريكا اللاتينية .

٨ — ومن شأن الانتهاز على وجه السرعة من المفاوضات الجارية وعقد اتفاقات بشأن الحد من الاسلحة الهجومية الاستراتيجية، وبشأن الحظر الكامل العام لتجارب الاسلحة النووية، وبشأن حظر الاسلحة الكيميائية، وبشأن حظر صنع انواع جديدة من اسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الاسلحة، وكذلك التوصل الى اتفاق بشأن حظر صنع الاسلحة النيوترونية، ان تكون ذات اهمية كبيرة لكبح سباق التسلح. وان مواصلة الجهود الدولية لمكافحة خطر انتشار الاسلحة النووية والخطار الرامية لصنع هذه الاسلحة في جنوب افريقيا واسرائيل ذات اهمية كبيرة بصدد الكفاح لابطال خطى سباق التسلح.

٩ — وقد قام اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في الاجتماع الذي عقده في بلغراد ممثلو الدول التي اشتركت في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا في محاولة منه لتأمين بقاء اوروبا دائما قارة سلم وتعاون دائمين، باقتراح برنامج من التدابير المحددة الرامية الى تحقيق الانفراج العسكى في القارة الاوروبية.

١٠ — ويسعى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، في محادثات فيينا بشأن تخفيض القوات المسلحة والاسلحة في وسط اوروبا الى تأمين تخفيض مستوى قوات منظمة حلف شمال الاطلسي وحلف وارسو في هذه المنطقة تخفيضا كبيرا — دون الاضرار بأى من الاطراف المعنية. والمقترحات التي قدمتها البلدان الاشتراكية في حزيران/يونيه ١٩٧٨ والتي توفر اساسا جيدا للاتفاق فـي محادثات فيينا موجهة نحو تحقيق هذا الهدف على وجه السرعة.

١١ — ومن اهم المهام في تعزيز الامن الدولي القضاء على كل ما تبقى من بؤر النزاع العسكى والتوتر في الشرق الاوسط وشرق البحر الابيض المتوسط. ويرى الاتحاد السوفياتي ان اضمن طريقة للتوصل الى تسوية سلمية في الشرق الاوسط لا تكمن في عقد صفقات منفردة، وانما تكون عن طريق اجراء محادثات في اطار مؤتمر جنيف للسلام، باشتراك جميع الاطراف المهتمة، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية.

١٢ — وان الجهود الدائمة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة في افريقيا واسيا، واثارة المنازعات بينها، بغية اعادة اقامة السيطرة الاستعمارية على البلدان التي تحررت حديثا، وحرمانها من الحق في تحديد مسار تنميتها بنفسها، تخلق تعقيدات وبؤر توتر جديدة في مناطق مختلفة من العالم. كما ان التهديدات المكشوفة التي توجهها الصين ضد جمهورية فييت نام الاشتراكية وممارستها الضغط غدها، هي حتما مدعاة لقلق الدول الاعضاء في الامم المتحدة.

١٣ — كما ان مما يخدم مصالح تعزيز الامن الدولي القضاء الكامل والنهائي على كل بقايا نظام الالم الاستعماري وكل بؤر العنصرية والفصل العنصرى.

١٤ — وفي اروق يوجد فيها تأييد واسع بين شعوب العالم لسياسة الانفراج في العلاقات الدولية نجد قوى ذات نفوذ تسعى الى مفاضة التوتر الدولي تواصل انشطتها وتسعى الى مضاعفة سباق التسلح وتحطيم عملية الانفراج.

- ١٥ - وان الصين ناشطة في مساندة أنشطة الذين يعارضون نزع السلاح والانفراج .
- ١٦ - والاتحاد السوفياتي على اقتناع بأنه لا يوجد في العلاقات الدولية هدف اهم من المحافظة على الانفراج وتعميقه وتعزيز السلم ونزع السلاح . ولا يمكن تحقيق هذا الهدف الا عن طريق الجهود المشتركة لجميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، التي يتعين عليها ان تصد بحزم خصوم الانفراج وتحبط مساعيهم الرامية الى تقويض السلم والامن الدولي . ومن الضروري ان تكتسب عملية اعادة العلاقات الدولية الى طبيعتها طابعا عالميا ، وان تمتد الى جميع انحاء العالم .
- ١٧ - وان الاتحاد السوفياتي ليعارض بقوة التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة ، ويحيد الامتثال التام لاعلان عدم جواز التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وحماية استقلالهم وسيادتهم ، الذي اصدرته الامم المتحدة . وهو يعتبر ان الوفاء التام والعالمي بهذا المطلب البالغ الاهمية الوارد في ميثاق الامم المتحدة هو شرط هام لتعزيز الامن الدولي وتنمية علاقات حسن الجوار الطبيعي بين الدول .
- ١٨ - وينبغي ان يشكل نادر مسألة تنفيذ الاعلان المتعلق بتعزيز الامن الدولي في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة ، الوشيكة الانعقاد ، اسهاما اخر في المحافظة على الانفراج وتنميته ، وتعزيز السلم الدولي .

الأردن

[الاصل : بالانكليزية]
[٣ اب/اغسطس ١٩٧٨]

ان السياسة الخارجية الاردنية تأتي وفقاً للمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة . وتسير هذه السياسة في صميم المسار المتمثل في تعزيز الأمن والسلم الدوليين عن طريق نيل العدوان والدعوة الى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية . وتقر الأردن وتؤيد الحقوق المشروعة للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية والاجنبية في القتال والكفاح من اجل تحقيق تقرير المصير والاستقلال . كما تقر الأردن وتؤيد مبدأ احترام السيادة القومية والسلامة الإقليمية لكل دولة في العالم .

بربادوس

[الاصل : بالانكليزية]

[٢٢ حزيران / يونيه ١٩٧٨]

- ١ — تؤيد بربادوس تأييدا قويا المبادئ التي يتضمنها قرار الجمعية العامة ١٥٤ / ٣٢ المتعلق بتنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي .
- ٢ — وبينما يبدى المجتمع الدولي بأسره اهتماما شديدا بالاحطار التي تتهدد الوجود الانساني من جراء تراكم المخزونات الوطنية من الاسلحة ، ينصب الاهتمام على مسألة الامن الدولي ، حيث انه ليس في الامكان تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح العام والكامل بدون تهيئة الشروط اللازمة لتحقيق الامن الدولي .
- ٣ — وبربادوس تعتقد ان تحقيق الامن الدولي ممكن ان تحلت الدول بالرغبة السياسية اللازمة للوصول الى هذا الغرض . ومن بين اكثر الادوات فعالية في تحقيق هذه الغاية التقيد الصارم بمبادئ ميثاق الامم المتحدة وتنفيذ قرارات الامم المتحدة .
- ٤ — علاوة على ذلك ، فان ممارسي الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والعنصرية قد أعاقوا باستمرار عمل الامم المتحدة . ولذلك تتحتم تعبئة العالم ضد هذه الشرور والتعجيل بحلول اليوم الذي يمكن فيه للامن الدولي ان يصبح حقيقة .

بولندا

[الاصل : بالانكليزية]

[٢ اب/اغسطس ١٩٧٨]

١ - تعلق حكومة الجمهورية الشعبية البولندية اهمية فائقة على التوصل الى وضع تدابير فعالة تستهدف تدعيم الامن الدولي ، وهي تفعل ذلك مسترشدة في ذلك بمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه وبالتوصيات الواردة في الوثائق الاساسية الاخرى للامم المتحدة ، وبصفة خاصة ، في الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي ، (قرار الجمعية العامة ٢٧٣٤ (د - ٢٥)) . وتتخذ حكومة الجمهورية الشعبية البولندية ، في اجراءاتها الرامية الى تعزيز الامن الدولي ، تدابير شتى لتسهم بنصيبها في تنفيذ مبادئ ومقررات الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا . ومما يخدم هذا الغرض ذاته ايضا ما تقوم به من مساعي دائبة لتوسيع العلاقات والتعاون الثنائيين بين بولندا ودول اخرى على اساس التعايش السلمي ، وفقا لمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه .

٢ - راقدة رحبت حكومة الجمهورية الشعبية البولندية ، عن رضى عميق ، باعتماد الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الثانية والثلاثين لاعلان تعميق وتدعيم الانفراج الدولي (القرار ٣٢٢ / ١٥٥) ومن شأن وضع التوصيات الواردة في الاعلان موضع التنفيذ ان يعزز ايضا بلوغ الاهداف المنشودة عليها في الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي .

٣ - وفي رأى حكومة الجمهورية الشعبية البولندية فان ما تمخضت عنه دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح قد اضاف اضافة قيمة الى المناقشات والمفاوضات الدولية بشأن اتخاذ تدابير لكفالة الامن . وتتجلى في كل من المناقشة التي جرت في الدورة والوثيقة الختامية التي صدرت عنها ، رغبة آخذة في التزايد أبدا لتوفير الامن الفردى والجماعى للدول عن طريق وقف وتحديد الاسلحة وتحقيق نزع السلاح .

٤ - وفي رأى حكومة الجمهورية الشعبية البولندية ان المجتمع الدولي يواجه الان مهمة اساسية تتمثل في مواصلة عمليات الانفراج وتدعيمها . ويبسر من امر هذه المهمة العديد من العوامل الدولية ، من بينها بادية ندى بدء اعتراف عالمي اكثر من ندى قبل بأن التعايش السلمي بين الدول ذات النظم المختلفة وعدم استعمال القوة في العلاقات الدولية يمثلان الشرط الاساسى لنجاح تطور عالم اليوم والتوصل الى حل فعال لمشاكله الاساسية .

٥ - وتؤمن حكومة الجمهورية الشعبية البولندية بأن هناك عاملا هاما من عوامل التطور السلمى للحالة الدولية ، تتجاوز اهميته التخوم الاقليمية ، يكمن هو الاخر في تنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون في اوروبا . وقد كان اجتماع بلغراد لممثلي الدول المشتركة في المؤتمر يمثل طورا هاما من اطوار تلك العملية . واكد من جديد كلا من اهمية الوثيقة الختامية والحاجة الى تنفيذها بصورة صارمة ومنسقة . وقد نصت المقررات التي اتخذت في الاجتماع على مواصلة الحوار الاوروبى المتعدد الاطراف .

٦ — بيد ان الحالة الدولية تتسم كذلك بظواهر سلبية تستلزم اتخاذ اجراءات مضادة حاسمة من جانب الدول من اجل الحفاظ على الامن الدولي وتعزيزه . فسباق التسلح يستمر ، مصحوبا بتزايد المحاولات التي تبذل في بعض دول حلف شمال الاطلسي لتوسيع مجالات المجابهة في العلاقات مع الدول الاشتراكية ، مما يعطل عمليتي الانفراج والتعاون . ولا تزال تسود في الشرق الاوسط حالة محفوفة بالمخاطر . وقد تدهورت الحالة في انحاء شتى من القارة الافريقية ، ولا يزال يلتصق حل مشاكل اقتصادية دولية صعبة عن طريق القيام بمحاولات لجلب مزايا احادية الجانب لبعض الدول وتلحق الضرر بدول اخرى . ويتجلى ذلك ايضا في ادخال سياسات الحماية والقيود والحوافز في التجارة الدولية .

٧ — وفي رأى حكومة الجمهورية الشعبية البولندية ينبغي للدول ان توجه جهودها المشتركة الرئيسي نحو اتخاذ تدابير فعالة وعاجلة لانهاء جميع هذه الظواهر السلبية من الواقع الدولي .

٨ — ويتمثل الهدف الاسمى اليوم في اتخاذ خطوات عاجلة وفعالة لوقف سباق التسلح ووضع تدابير مناسبة لنزع السلاح موضع التنفيذ . حقا لقد بلغت العلاقات الدولية مرحلة من مراحل تطورها تجعل مما لا غنى عنه المضي قدما نحو اتخاذ تدابير محددة لنزع السلاح ، ليس فقط لاتاحة الظروف اللازمة لزيادة تعميق عملية الانفراج وانما اكثر من ذلك ايضا ، للحفاظ على المنجزات السابقة التي حققتها هذه العملية ، بما في ذلك فعالية اتفاقات نزع السلاح التي تم ابرامها حتى الان .

٩ — وترى الحكومة البولندية انه لن يتسنى تعزيز الامن الدولي الا عن طريق مضاعفة مستويات الفهم والتعاون وكذلك انهاء مجالات المواجهة ، خاصة في المجال العسكري . ان سباق التسلح والانفراج يتعارضان ويتضاربان على المدى البعيد . وانطلاقا من هذه الافتراضات قامت حكومة الجمهورية الشعبية البولندية في اوقات مختلفة بتقديم العديد من مبادرات نزع السلاح واشتركت في اعداد هذه المبادرات والتفاوض بشأنها ، على الصعيدين العالمي والاقليمي على حد سواء .

١٠ — وتعلق حكومة الجمهورية الشعبية البولندية اهمية كبيرة على الجهود التي ترمي الى وضع وتنفيذ تدابير للانفراج العسكري ونزع السلاح الاقليميين وتعلن عن تأييدها لها ، وذلك كما ذكرت بالفعل في ردها على مذكرة الامين العام بشأن النواحي الاقليمية لنزع السلاح .

١١ — وستبذل حكومة بولندا قصارى جهدها من اجل نجاح اختتام محادثات فيينا بشأن التخفيض المتبادل للقوات المسلحة والاسلحة في اوربا الوسطى وذلك بتخفيض مستوى الحشد العسكري في المنطقة . وقد كان قيام بولندا واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الألمانية وتشيكوسلوفاكيا في ٨ حزيران / يونيو ١٩٧٨ بتقديم اقتراحاتهم الجديدة في ذلك الشأن عاملا هاما واجابيا بالنسبة للمحادثات المعنية .

١٢ — وتعلق حكومة الجمهورية الشعبية البولندية اهمية كبيرة على المحادثات التي تجرى بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بشأن تحديد الاسلحة النووية الاستراتيجية .

ومن شأن التوصل الى اتفاقات متعاقبة في ذلك الشأن ان يسهم في تعزيز الامن الدولي فيمهد بذلك السبيل نحو ايجاد حلول جديدة ايضا في مجالات اخرى من مجالات وقف سباق التسلح ونزع السلاح .

١٣ - وعملا بالموقف الذي عرضه اميل ويتا جيك ، وزير خارجية الجمهورية الشعبية البولندية ، في البيان الذي ادلى به امام دورة الجمعية العامة الاستثنائية العاشرة في ٢٥ ايار/مايو ١٩٧٨ ، اعلنت بولندا انها تؤيد التوصل دونما تأخير الى اتفاقات بشأن بعض التدابير لتعزيز نزع السلاح وانتشار الاسلحة النووية ، وحرار انتاج الاسلحة النووية وغيرها من اسلحة التدمير الشامل ، وازالة الاسلحة الكيميائية ، ومنع سباق التسلح على قاع البحار والمحيطات ، وتخفيض الميزانيات العسكرية ، وعقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة او التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية .

١٤ - كما تؤيد الجمهورية الشعبية البولندية حرار انتاج واستحداث ووزع واستعمال الاسلحة النيوترونية . وقد افصحت عن موقفها من هذه المسألة بالذات في قرار خاص اتخذته لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب البولندي في ١٦ اذار/مارس ١٩٧٨ وكذلك في مشروع اتفاقية متصلة بالموضوع ، قدمتها سبع دول اشتراكية الى مؤتمر لجنة نزع السلاح في ٩ شباط/فبراير ١٩٧٨ .

١٥ - ولا محيد عن بحث القيام بالمزيد من الجهود الاكيدة لاخمداء بؤر التوتر المستعرة ، خاصة في الشرق الاوسط ، وانها الحالة الخطرة في جنوب افريقيا ، التي جاءت نتيجة للسياسات العنصرية والفصل العنصري .

١٦ - وتضطلع حكومة الجمهورية الشعبية البولندية ، وفقا لمبادئ سياستها الخارجية ، بجهود خاصة لتدعيم الانفراج والتعاون في اوربا . وهي تعترف بان التنفيذ الصارم والمتسق للوثيقة الختامية من جانب جميع الدول المشتركة في مؤتمر الامن والتعاون في اوربا هو الشرط الاساسي الذي يدعم تلك العملية ويعمل على بناء الثقة المتبادلة . ومن اجل نيل هذا الهدف ستواصل حكومة الجمهورية الشعبية البولندية ، كما واصلت في الماضي ، التعاون الثنائي والمتعدد الاطراف على حد سواء مع جميع الدول الموقعة على الوثيقة الختامية .

١٧ - وتود حكومة الجمهورية الشعبية البولندية ان تسترعي الانتباه الى اهمية شتى اشكال التعاون بغية تدعيم الامن الدولي . وتحقيقا لهذه الغاية ، تؤيد ايجاد ظروف مواتية لهذا التعاون خاصة في الميدان الاقتصادي ، ولازالة ما يزال قائما من عقبات وممارسات تمييزية .

١٨ - وتود حكومة الجمهورية الشعبية البولندية ان تكرر الاعراب عن استعدادها للتعاون مع دول اخرى اعضاء في الامم المتحدة في تحقيق المهام والاهداف المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٢٧٣٤ (د - ٢٥) بشأن تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي .

جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية

[الاصل : بالروسية]

١ ٢ ١٢ ايلول / سبتمبر ١٩٧٨]

- ١ - ترى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ان زيادة تدابير بناءة ترمي الى جعل الانفراج الدولي عالميا وشاملا والى تعزيز سلم الدول وامنها الشاملين ستساعد مساعدة كبيرة في تنفيذ احكام الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي ، فشعوب وحكومات الاغلبية الساحقة من بلدان العالم ترى في التطور الدينامي للانفراج الدولي الطريق المعقول الوحيد وعلى ذلك تؤيده . وقد اصبح الانفراج اساس العلاقات بين كثير من الدول ، ويشمل مختلف جوانب حياتها . وسياسة السلم وتعزيز الصداقة والتفاهم المتبادل بين الدول هي البديل الوحيد لسياسة التوازن على شفا كارثة نووية .
- ٢ - وقد اثبت الانفراج والكفاح من اجل السلم ونزع السلاح قدرتهما على الحياة . ومن شأن الجهود الدائبة لجميع الدول ، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر الامن والتعاون في اوربا ، وتحقيق نتائج حقيقية في مجال نزع السلاح ، ان تكون ذات اهمية بالغة في اكساب الانفراج ملامحا لا رجوع فيه .
- ٣ - والامم المتحدة ، في رأى جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اداة دولية هامة ، ملاباة بتشجيع الدول الاعضاء فيها على اتخاذ تدابير مشتركة لتعزيز السلم الدولي وامن شعوب جميع القارات . وقد كان اعتماد الجمعية العامة ، في دورتها الثانية والثلاثين ، لاعلان تعميق وتدعيم الانفراج الدولي ، خطوة هامة في هذا الاتجاه . ومن شأن مراعاة جميع الدول احكامه مراعاة تامة ومللقة لتعزيز السلم والامن الدوليين ، وزيادة تنمية العلاقات الودية والتعاون بين الدول .
- ٤ - وما زال انهاء سباق التسلح وبدء نزع السلاح الحقيقي هو المشكلة الملحة الرئيسية في الوقت الحالي ؛ وفي حلها تحقيق لمصالح السلم العام . ولا يمكن استقرار الانفراج والعمليات السياسية الايجابية المتصلة به حقيقة الا ان تعززها خطوات نحو الانفراج العسكري ، وتحقيق نتائج عملية جديدة في مجال الحد من سباق التسلح وفي مجال نزع السلاح . فقد انشئ في العالم من ترسانات الاسلحة الفتاكة ما يكفي لتهديد كل الحياة على كوكبنا اذا ما استعملت . وقد كثف غصوم الانفراج ونزع السلاح مؤخرا من انشطتهم الهدامة . وفي زيادة النفقات العسكرية للبلدان الغربية وتجهيز جيوشها بمنظومات اسلحة جديدة شاهد على هذه الحقيقة . ويساور الرأى العام العالمي عميق القلق بشأن الخطط الجارى تنفيذها لانتاج نوع جديد من الاسلحة النووية - القنبلة النيوترونية . ومن شأن تنفيذ هذه الخطط ان يمثل بداية تصاعد جديد في سباق التسلح . وتجد اعمال غصوم نزع السلاح والانفراج الدولي مساندة نشطة من الصين .
- ٥ - وقد كانت دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، بوصفها خطوة نحو عقد مؤتمر عالمي لنزع السلاح ، حدثا هاما في الحياة الدولية . فهي توجز الكفاح الذى خاضته كل القوى

المحبة للسلم ، على امتداد اعوام كثيرة ، من اجل نزع السلاح ، وتحدد الغايات الطويلة الاجل والمهام الاساسية في هذا المجال . وان جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية لتؤيد تاييدا تاما المقترحات الواقعية والتدابير البناءة العملية المبينة في الوثيقة المعنونة "تدابير عملية لانها" سباق التسليح" ، التي قدمها الاتحاد السوفياتي في الدورة الاستثنائية ، وترى ان تحقيقها اذا ما وجدت الارادة السياسية من جانب جميع الدول المشتركة في المفاوضات ، سوف يساعد الى درجة كبيرة في التوصل الى حل جذري لمشكلة نزع السلاح — مؤديا الى نزع السلاح العام الكامل . وقد بينت دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، مرة ثانية ، الرغبة المخلصة للبلدان الاشتراكية ، بما في ذلك جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، في الاسهام اسهاما ايجابيا في قضية تعزيز الانفراج السياسي بالانفراج في المجال العسكري .

٦ — وتشارك جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية الدول الاعضاء في الامم المتحدة القلقل العميق الذي يساورها فيما يتعلق باستمرار وجود ازمات وبؤر توتر في مختلف المناطق ، تهدد السلم والامن الدوليين . فجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، التي تشترك في عمل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفي اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تتابع الاحداث في الشرق الاوسط وفي الجنوب الافريقي باهتمام وانزعاج كبيرين . وقد كان من رأيها دائما انه لا يمكن تسوية الحالة في الشرق الاوسط عن طريق عقد صفقات منفصلة . ولا يمكن تحقيق انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة في عام ١٩٦٧ واعادة الحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في اقامة دولة خاصة به ، واحترام حقوق جميع الدول في المنطقة في وجود آمن ، الا باشتراك جميع الاطراف المهمة ، بما في ذلك ممثلو الشعب العربي الفلسطيني .

٧ — وان المفاوضات في اطار مؤتمر جنيف للسلم ، باشتراك منظمة التحرير الفلسطينية ، هي الطريق الذي يمكن الاعتماد عليه في تحقيق تسوية .

٨ — وترى جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ان الوقت قد حان لوضع نهاية لنظام الفصل العنصري في جمهورية جنوب افريقيا ، وقد ايدت دائما الغاء النظام العنصري في روديسيا ونقل كل السلطة الى شعب زيمبابوي ، ممثلا في الجبهة الوطنية ، وكذلك انسحاب جنوب افريقيا انسحابا فوريا تاما من ناميبيا ونقل السلطة الى الممثلين الحقيقيين لشعب ذلك البلد . وتعرب جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية عن ثقتها في انتصار شعوب الجنوب الافريقي التي تناضل من اجل حقوقها المشروعة .

٩ — وتشهد الاحداث التي جرت مؤخرا ، ولا سيما في افريقيا ، بالاهمية واللاحاح الكبيرين اللذين يتسم بهما القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين بشأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . فالنزاع المسلح في قرن افريقيا ، والاستغزاز العسكري ضد انغولا ، والتدخل في زائير ، وخطط انشاء ما يسمى بالقوات المسلحة "المشتركة بين الدول الافريقية" بقيادة ضباط من منظمة حلف شمال الاطلسي ، والانقلاب الذي قام به المرتزقة الاستعماريون في جزر القمر ،

تزيد من حدة التوتر في القارة الافريقية، وتسبب القلق المشروع لدى الدول المحبة للسلم . فتحول الدول الغربية الكبرى الى التدابير العسكرية والسياسية العدوانية الجماعية يشكل حالة جديدة خطيرة في افريقيا . ان يقوم عدد من البلدان الغربية وبعض البلدان الاخرى ، متخفيا خلف ادعاءات وهمية بشأن اشتراك البلدان الاشتراكية في الاحداث الجارية في افريقيا بالتدخل في الشؤون الداخلية لهذه القارة ، وتحاول هذه الدول كبت حركات التحرير الوطني بقوة السلاح . ومثل هذه التدابير تشكل تهديدا لقضية السلم والتقدم ، ولا تتفق مع مبدأ من اهم مبادئ العلاقات بين الدول - مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . وينبغي للأمم المتحدة ان تدين بقوة التدخل الاجنبي في الشؤون الداخلية للدول الافريقية ، وان تساعد في القضاء بسرعة على بؤر التوتر ، وفي تسوية الخلافات الحالية بين بعض دول تلك المنطقة .

١ . - والدعاية للحرب محرمة في دستور جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية الذي اعتمد مؤخرا ، وستواصل جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية في المستقبل ، مع جميع الدول المحبة للسلم ، تأييد زيادة توسيع الانفراج وتعزيز الامن الدولي وتحقيق نتائج عملية في مجال نزع السلاح ؛ كما ستواصل تأييد مبدأ جعل عدم استعمال القوة قانونا ثابتا لا يتغير من قوانين العلاقات بين الدول ، وستواصل خاصة المناداة بعقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، والتقدم الاجتماعي .

جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية

[الأصل : بالروسية]

[١٥ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨]

١ - ماغتتت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تدافع ، منذ نشأتها ، عن تعزيز السلم وتنمية التعاون الدولي . وقد أعلن المؤتمر البيلوروسي الأول للسوفيات ، الذي عقد في أوائل شباط / فبراير ١٩١٩ ، عن رغبة الشعب البيلوروسي " في العيش في كنف السلم والصداقة مع جميع الشعوب " .

٢ - ان الشعب البيلوروسي ، وهو يقترب الآن من الذكرى الستين المجيدة لنشأة الجمهورية والحزب الشيوعي في بيلوروسيا ، سيواصل ، ضمن الأسرة الأخوية لشعوب الاتحاد السوفياتي ، وجنبا الى جنب مع شعوب بلدان المجتمع الاشتراكي ، بذل كل ما في وسعه لتحقيق نجاحات جديدة في الكفاح من أجل دعم السلم والأمن الدوليين .

٣ - وتلاحظ جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بارتياح أن اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للإعلان الخاص بتميز الأمن الدولي في عام ١٩٧٠ بمبادرة من الاتحاد السوفياتي أضحت حدثا رسميا في الكفاح من أجل توطيد التغييرات المؤتية في العلاقات الدولية ، وفي دعم السلم ودرء خطر الحرب .

٤ - وفي السنوات الأخيرة ، وبفضل السياسات المحبة للسلام النشطة لبلدان المجتمع الاشتراكي ، والتدابير التي اتخذتها جميع القوى التقدمية ، أمكن تحقيق منرج في العلاقات الدولية من الاحتدام الى الانفراج ، والتفاهم المتبادل والتعاون على قدم المساواة . غير أنه ، تعزيزا للنجاحات التي تحققت ، ولجعل عملية الانفراج عملية لا رجعة فيها وعالمية النطاق ، يتوجب بذل المزيد من الجهود وخوض كفاح صامد ضد قوى التسلط العسكري والرجعية ، وضد أولئك الذين يجرون العالم من جديد في طريق " الحرب الباردة " ويسوقون البشرية قاطبة الى كارثة نووية عوضا عن انتاجهم لسياسة سلمية . وفي عهدنا ، لم يعد بد من بد يل للتعايش السلمي .

٥ - وليس هناك اليوم من مهمة أعظم شأنًا ولا أشد إلحاحًا من كبح سباق التسلح والمضي في سبيل اتخاذ اجراءات عملية لتحقيق نزع السلاح الحقيقي . وعهدنا الحاضر يتطلب حتما إعادة توجيه الوسائل والموارد الهائلة المستهلكة حاليا في سباق التسلح نحو أهداف بناءة .

٦ - وتتضمن المقترحات المتعلقة باتخاذ " تدابير عملية لوقف سباق التسلح " التي قدمها الاتحاد السوفياتي في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح ، اجراءات عملية ولموسة تستهدف تحقيق هذه الغايات .

٧ - فمن الجوهرى السعي الى اتمام المفاوضات الحالية المتعلقة بنزع السلاح ، بسرعة ، كالمفاوضات المتعلقة بالحد من الأسلحة الاستراتيجية الهجومية ، والحظر الكامل والعام لتجارب الأسلحة النووية ، وحظر الأسلحة الكيميائية ، وحظر أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة ، لا سيما الأسلحة النيوترونية ومشاكل أخرى . ويتمين اتخان تدابير لمنع تفاقم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذ الخطط الرامية الى استحداث أسلحة نووية في جمهورية جنوب افريقيا واسرائيل .

٨ - وقد تقدم الاتحاد السوفياتي بمقترحات هامة لاتخان تدابير عملية في سبيل الانفراج العسكرى في القارة الأوروبية ، وذلك في اجتماع بلغراد الذى عقدته الدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

٩ - ومن الجوهرى العمل على انجاح مفاوضات فيينا لتخفيض الأسلحة والقوات المسلحة في أوروبا الوسطى على أساس مبدأ المساواة والأمن المتكافئ لجميع الأطراف المعنية . وفي هذا الصدد ، قدمت البلدان الاشتراكية في حزيران /يونيه ١٩٧٨ ، مقترحات بليغة الأثر وعملية .

١٠ - ومن الأهمية بمكان السعي الى ايجاد تسوية سريعة وعادلة للنزاع المتفجر والخطير والقضاء على كافة التوتر الدولي .

١١ - والسبيل الى تسوية دائمة وعادلة في الشرق الأوسط يكمن لا في الصفقات المنفصلة ، بل في التفاوض في اطار مؤتمر جنيف للسلام مع المشاركة الكاملة لكل الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية .

١٢ - وفيما يتعلق بمشكلة قبرص ، فان من الجوهرى أن تنفذ قرارات الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة تنفيذا كاملا . ولهذا الغرض ، يتوجب تنفيذ مقترح الاتحاد السوفياتي الرامي الى عقد مؤتمر تمثيلي دولي يعنى بقبرص ، وذلك في اطار الأمم المتحدة .

١٣ - ومن الجوهرى التوصل الى القضاء على النظم العنصرية الاستعمارية في الجنوب الافريقي ، ونيل شعب زمبابوى وناميبيا ، فورا ، لحقوقهم في تقرير المصير والاستقلال والقضاء على نظام الفصل العنصرى في الجنوب الافريقي ووقف التدخل العسكرى والسياسى من جانب الدول الامبريالية في شؤون البلدان الافريقية المستقلة .

١٤ - وفي الوقت الذى تحظى فيه سياسة الانفراج بتأييد واسع النطاق لدى شعوب العالم ، فان من دواعي القلق أن تظل في الساحة العالمية قوات تعمل على مضاعفة التوتر الدولي ، وتشجيع سباق التسلح ، ومحاولة عرقلة عملية الانفراج . وهي ان تلجأ الى شتى الأكايب المختلفة ، تحاول عرقلة المفاوضات الحالية المتعلقة بالحد من سباق التسلح وتسوية المنازعات ، وتتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ، وتسبب تعقيدات في مختلف أصقاع العالم .

- ١٥ - وتنتهي بكيّن ، بما ترتكبه من أعمال ، الى صفوف هذه القوات .
- ١٦ - وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، التي تدافع باستمرار عن التقيد التام باعلان الأمم المتحدة الخاص بغض التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها ، تدين التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة وترى أن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يمثل شرطا هاما لتعزيز الأمن الدولي وتنمية علاقات طيبة بين الدول .
- ١٧ - ومن واجب كافة الدول أن تناضل من أجل السلم وعميق الانفراج . ويتوجب عليها أن تسترشد ، في هذا الكفاح ، باعلان تعميق وتدعيم الانفراج الدولي الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين .
- ١٨ - وينبغي أن يكون نظر الجمعية العامة في الدورة الثالثة والثلاثين في مسألة تنفيذ الاعلان الخاص بتدعيم الأمن الدولي مساهمة جديدة نحو هدف تدعيم الانفراج وتنميته وحمايته من أى انتهاك ، ونحو دعم السلم والأمن الدولي .

رومانيا

[الأصل : بالفرنسية]

[١٣ تموز/يوليه ١٩٧٨]

- ١ — نأثرا لانشفال رومانيا انشغالا تاما باقامة مجتمع جديد ، وتنفيذ برامج ضخمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية قادرة على تأمين مستوى عال من الرفاه والحضارة لشعبها ، فانها مهتمة اهتماما شديدا بضمان توفر ظروف دولية مؤاتية لهذا العمل السلمي والبناء ، وبناء على ذلك ، فانها تناضل بهمة من اجل الانفراج ، والتفاهم ، والسلم والتعاون ومن اجل ايجاد عالم بغير سلاح ولا حروب يتسنى فيه لكل شعب ان ينمو بحرية ، وفقا لمصالحه الوطنية ، وفي احوال من الأمن الدولي التام .
- ٢ — وانطلاقا من هذه الاعتبارات ، فان رومانيا تنمي بدرجة كبيرة تعاونها وتكاتفها مع جميع البلدان الاشتراكية ، والبلدان النامية ، والبلدان الرأسمالية ، ومع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دونما تمييز للنظام الاجتماعي .
- ٣ — ان لرومانيا علاقات دبلوماسية وقنصلية مع ١٣٠ دولة ، وعلاقات تجارية مع ما يزيد عن ١٤٠ دولة ؛ وهي تشترك اشتراكا فعالا في اكثر من ٨٠ منظمة دولية حكومية وفي عدد كبير من المنظمات غير الحكومية .
- ٤ — وتدعم جمهورية رومانيا الاشتراكية علاقاتها مع الدول الاخرى على اساس مبادئ احترام الاستقلال والسيادة الوطنيين ، والمساواة في الحقوق ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والسلامة الاقليمية ، والنفع المتبادل ، وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها . فتعطي هذه المبادئ في العلاقات بين جميع الدول وتطبيقها تطبيقا عمليا بروح من المثابرة سيكون لهما نتائج عميقة وايجابية على المناخ السياسي الدولي ، وسيسهمان اسهاما من الدرجة الاولى في تعزيز السلم والأمن العالميين .
- ٥ — وترى رومانيا ان الحوار الذي يجري على مستوى عال فيما بين الدول ، وتبادل وجهات النظر المتسم بطابع ثنائي ومتعدد الأطراف يلعبان دورا هاما في انعاش الثقة والتفاهم الدوليين وفي هذا الاتجاه ، قدمت الزيارات الرسمية التي قام بها الرئيس نيقولاى شاوشيسكو لبلدان مختلفة من العالم ، والمحادثات التي اجريت في بوخارست مع رؤساء لدول وأحزاب حكومية ، اسهاما كبيرا في تنمية العلاقات الدولية لرومانيا . وهكذا قام الرئيس نيقولاى شاوشيسكو ، خلال عام ١٩٧٧ والنصف الاول من عام ١٩٧٨ بزيارات رسمية الى ١٩ بلدا وقام رؤساء دول أو حكومات ثمانية بزيارات الى رومانيا وتم ، بمناسبة لقاءات القمة ، التوقيع على تسعة اعلانات رسمية واعلانات مشتركة وعلى ٢١ بيانا مشتركا وبيانا صحفيا ، كما تم ابرام ٧٥ معاهدة واتفاقا وغيرها من اتفاقيات التعاون .
- ٦ — وقد توسعت خلال هذه الفترة العلاقات الاقتصادية لرومانيا . وعلى الرغم من الاضطرابات

التي اوجدتها ظواهر الأزمات في السوق العالمية في المجال التجارى والنقدى ، سجل حجب التبادلات التجارية الخاص برومانيا ارتفاعا بلغت نسبته ١٤٨ ٪ في المائة بالنسبة للعام السابق .

٧ - وفي مجال تقييم الحقائق الدولية ، تنطلق رومانيا من الملاحظة التي مؤداها انه حدثت في العالم تحولات اجتماعية - سياسية عميقة أحدثت تغيرات أساسية في النسبة العالمية للقوى وذلك لصالح القوى التي تعلن تأييدها للسلم والديمقراطية والتقدم الاجتماعي . ان احدى السمات الرئيسية للحياة الدولية هي تأكيد الشعوب بقوة متزايدة لرغبتها في ان تصبح سيدها مصيرها الذاتي وثروتها الوطنية ، وفي ان تؤمن لنفسها تنمية اقتصادية واجتماعية حرة ومستقلة ، وان ترى قيام علاقات من نوع جديد بين الدول تقوم على مبادئ الانصاف ومعاييرها وعلى مبادئ القانون والشرعية الدولية .

٨ - ولوحظ في الوقت نفسه ازدياد التناقضات في الحياة الدولية ، واشتداد الصراع على مناطق ودوائر النفوذ ، وممارسات سياسة القوة والتدخل في شؤون دول أخرى - وهو امر له آثار سلبية على المناخ العام للعلاقات الدولية . ويستمر في مناطق مختلفة من العالم وجود بؤر للتوتر وتحديث صدامات عسكرية ؛ كما تؤجج الخلافات وعدم الثقة فيما بين الدول . وفي الوقت نفسه ، ان سباق التسلح المستمر ، واستبقاء عدد كبير من الشعوب في حالة تخلف ، واشتداد التفاوت بين البلدان المتقدمة النمو من الناحية الاقتصادية وبين البلدان النامية ، وازمة الطاقة ، وازمة المواد الأولية ، والازمة المالية والتضخم كلها عوامل تؤثر في التطور الطبيعي للحياة الدولية ، وتزيد من عدم الاستقرار في المناطق المختلفة وتجعل نضال الشعوب من أجل السلم والأمن الدوليين اكثر ضرورة .

٩ - ان النتائج الايجابية التي احرزت في مجال تطوير المسار نحو الانفراج في الحياة الدولية يعوقها في بعض مناطق العالم اشتداد التوتر وزيادة التناقضات القائمة بين الدول . فوجود هذه التناقضات ، والميل الى زيادة حدتها ، يمكن ان تنشأ عنهما منازعات ومجابهات جديدة ، وأن يستمر بسببهما خطر نشوب حرب عالمية جديدة في نفس الوقت . وهذا يبين ان المسار نحو الانفراج لا يزال في مرحلة البداية وأنه مسار واهن وغير مؤكد وأنه لم يصبح بعد مساراً لا مرد له ، ولهذا يجب ان توحيد جهود جميع الدول والشعوب ، والقوى المحبة للسلم ، في سبيل دعم وتنمية هذه العمليات الايجابية على طريق الانفراج .

١٠ - ان رومانيا ، ان تأخذ في الاعتبار استمرار وجود منازعات كامنة في مختلف انحاء العالم واستمرار مجموعة كاملة من الدول في مجابهة بعضها البعض في ميادين القتال ، تعتبر ان هناك حاجة ملحة الى حل المشاكل التي هي مثار نزاعات بين البلدان بالوسائل السلمية من خلال اجراء محادثات سياسية ، تحقيقاً للأمن والسلم في العالم .

١١ - فعدم استخدام القوة والتهديد باستخدامها في حل النزاعات الدولية يساعد على اتباع منهج بناء لحل المشاكل المتعلقة بغية اخماد بؤر النزاع وتفادى ظهور بؤر جديدة ، ولكي تقوم العلاقات فيما بين الدول على التفاهم والاحترام المتبادل والتعاون .

- ١٢ - وتحقيقا لهذه الغاية ومن أجل ألا يزعج بالبلدان في نزاعات عسكرية بعد ذلك ، اقترحت رومانيا عقد اتفاق دولي تتعهد جميع الدول بمقتضاه ان تعتمد الى حل اي نزاع وأي مشكلة خصامية بالوسائل السلمية وحدها ، أي بواسطة السياسة من خلال اجراء مفاوضات فيما بين الأطراف المعنية .
- ١٣ - وسعيا وراء الهدف نفسه ، اقترحت رومانيا انشاء هيئة للمساعي الحميدة والتوفيق خاضعة للجمعية العامة ومخصصة للاسهام في منع حالات التوتر والنزاعات العسكرية ، وللمساعدة الدول المعنية على ايجاد حلول مبنية على التفاهم وحسن الجوار والتعايش السلمي .
- ١٤ - ان رومانيا ، بوصفها بلدا اوروبيا ، تولي اهمية من الدرجة الاولى لتحسين المناخ السياسي ولتنمية التعاون ولتعزيز الامن في القارة انطلاقا من حقيقة انه تظاهر اليوم في اوربا تضاربات قوية ، وتتواجه قوات مسلحة حائلة ، وتتجابه كتل مسلحة متضادة ، الأمر الذي ينطوي على اخطار جسيمة تهدد قضية السلم في العالم بأسره .
- ١٥ - ان رومانيا تعتبر انه ينبغي التصرف على الفور ، بكل الحزم اللازم من أجل تأمين التطبيق العملي الكامل لأحكام الوثيقة الموقعة في هلسنكي . فكون اجتماع بلغراد الذي كان ينبغي أن يتخذ تدابير جديدة لتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في اوربا ، قد انتهى بنتائج غير مرضية ، ينبغي ان يعتبر نذير خطر للدول الاوروبية ولكل الدول المهمة بصون الأمن والسلم في اوربا وفي العالم . ان رومانيا ترى انه ينبغي تكثيف الجهود في سبيل تنمية التعاون الاقتصادي والعلمي والثقافي في اوربا ، وفي المقام الأول ، تحقيق فض الاشتباك العسكري ونزع السلاح في القارة ؛ والا فلا يمكن الحديث عن أمن حقيقي ولا عن سلم في القارة . ولا بد من ان تتخذ جميع التدابير اللازمة لتحضير مؤتمر مدريد القادم الذي سيعقد في ١٩٨٠ تحضيراً مناسباً ، وذلك من أجل تحسين المناخ السياسي وحالة الامن والتعاون في اوربا تحسينا عاما ، نظرا لأن ذلك هو من مصلحة الشعوب الاوروبية ومن مصلحة السلم والأمن في العالم اجمع ايضا .
- ١٦ - ان رومانيا تعتبر ان اتخاذ تدابير محددة لوقف سباق التسلح ولصالح نزع السلاح يمثل جزءاً لا يتجزأ من عطية تحسين العلاقات السياسية على المستوى العالمي وزيادة الثقة فيما بين الدول .
- ١٧ - ان تكثيف سباق التسلح يزيد من خطورة جميع العمليات السلبية في الحياة الدولية ، ويزيد من حدة مجموع التناقضات على الصعيد العالمي ويمثل خطراً جسيماً بوجه خاص على سلم الشعوب وأمنها .
- ١٨ - ان التسلح يؤثر بشكل سلبي على مجموع العلاقات القائمة بين الدول على الصعيد العالمي نظرا لأنه مرتبط ارتباطاً لا انفصام له بالاتجاهات التي تهدف الى اجراء اقتسام جديد للعالم ، وإلى اقامة مناطق نفوذ جديدة ، وإلى وضع الاستراتيجيات السياسية القائمة على استخدام القوة ، وعلى السيطرة على دول اخرى وممارسة الضغوط عليها .
- ١٩ - وكما اشارت رومانيا الى ذلك من فوق منبر دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح ، فانها تعتبر انه ينبغي ايقاف هذا السباق ، وتجاوز مرحلة المناقشات العقيمة التي تجرى بشأن نزع السلاح ، وفتح الطريق امام المفاوضات المحددة الموجهة الى تخفيض الاسلحة تخفيضاً حقيقياً واطلاق سباق التسلح ولا سيما الاسلحة النووية .

٢٠ - وبهذه الروح ، اشتركت رومانيا اشتراكا فعالا في أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح وقدمت فيها سلسلة كاملة من الاقتراحات المحددة نظرا لاقتناعها بأنه ينبغي ، عن طريق الجهد الذي تبذله جميع الدول ، اتخاذ تدابير واضحة ومنطوية على تعهدات خليقة بأن تفتح آفاقا جديدة في مجال النهج المتبع لحل مشاكل نزع السلاح ، وعلى ان تؤدي الى تحقيق الهدف الحيوي للشعوب ، ألا وهو نزع السلاح العام تحت رقابة دولية فعالة .

٢١ - وان رومانيا ، انطلاقا من حقيقة ان اي اشتغال جديد للموقف سيعرض جميع البلدان لخطر جسيم ، وان مواصلة سباق التسلح تؤثر في جميع الشعوب وترغمها على تقديم تضحيات ، ترى أن مشاكل نزع السلاح تتسم بأهمية عالمية وأنه ينبغي حلها بالمشاركة الفعالة من جميع الدول . ومن الضروري ، تحقيقا لهذا الغرض ، ان يعزز دور الامم المتحدة في مجال دراسة وحل مشاكل نزع السلاح ، وان تتخذ بموافقة جميع الدول ، تدابير محددة قادرة على أن تؤدي الى فض الاشتباك العسكري وإلى نزع السلاح ، وان تزداد الثقة فيما بين الشعوب وان تنشط التنمية وان يوسع نطاق الانفراج وذلك لصالح تعزيز الامن الدولي وتدعيم السلم في العالم أجمع .

٢٢ - فاقامة سلم دائم في العالم ، وأمن دولي حقيقي تفترض سلفا تصفية السياسة الامبريالية والاستعمارية القديمة والجديدة للسيطرة على شعوب أخرى واضطهادها واستغلالها ، والقضاء على التمييز العنصري والفضل العنصري ، واحترام حق كل شعب في ان يكون سيد مصيره وفي ان ينظم حياته دون اي تدخل خارجي . ولقد ثبت من خبرة طويلة ان احترام هذا الحق شرط اساسي لتعزيز السلم ، ولاقامة علاقات سياسية جديدة مبنية على الاحترام المتبادل ، من اجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الدول .

٢٣ - ان المشاكل الكثيرة والخطيرة القائمة في الحياة الدولية تجعل من الضروري القيام بتوسيع القاعدة الديمقراطية للعلاقات القائمة بين الدول والمشاركة الحثيثة من جميع الدول سواء الكبيرة منها او الصغيرة مهما كان نظامها السياسي ، في البحث عن الحلول . ومن الواضح ان المشاكل التي تواجهها البشرية سواء على الصعيد العالمي أو على الصعيد الاقليمي ، لن يتسنى حلها الا باشتراك البلدان المعنية اشتراكا مباشرا في المناقشات والمبادرات .

٢٤ - ان الحل الديمقراطي للمشاكل الدولية المعقدة في صالح جميع الشعوب يقتضي اكثر من اي وقت مضى تعزيز دور الامم المتحدة وتحسين نشاطها ونشاط غيرها من الهيئات الدولية بحيث يتسنى لهذه الهيئات ان تتيح للشعوب امكانية الاشتراك بطريقة منظمة في الجهود المبذولة لوضع سياسة جديدة للتعاون والسلم في العالم .

٢٥ - وفيما يتعلق بجمهورية رومانيا الاشتراكية ، فانها عاقدة العزم على ان تقدم في المستقبل ايضا ، مساهمتها الى جانب دول أخرى ، في حل المشاكل الحادة التي تواجهها البشرية اليوم ، وفي تنمية التعاون وتعزيز الامن الدولي ، وفي احلال سلم دائم في ربوع كوكبنا واقامة عالم افضل وأكثر عدلا لما فيه منفعة جميع الشعوب .

سورينام

[الاصل : بالانكليزية]

[٢٩ حزيران / يونيه ١٩٧٨]

- ١ - ان حكومة سورينام تؤيد من حيث المبدأ الاعلان الخاص بتميز الامن الدولي الذي تم اعتماده بوصفه قرار الجمعية العامة ٢٧٣٤ (د - ٢٥) المؤرخ في ١٦ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٠ ، وتود في هذا الشأن ان تشدد على أهمية مبدأ تسوية المنازعات بوسائل سلمية .
- ٢ - وعلاوة على ذلك ، ستؤيد حكومة سورينام بحزم كل الاقتراحات الرامية الى تحقيق نزع السلاح العام نظرا لأنها ترى ان الاستثمارات الضخمة من الرجال والعتاد المتصلة بسباق التسلح لم تخفف حدته وانها تقف عائقا خطيرا في طريق تنمية العلاقات الودية فيما بين الدول وتميز السلم والأمن الدوليين .

قـ لـ ر

[الأصل : بالعربية]
[٢٨ حزيران/يونيه ١٩٧٨]

تشير دولة قطر الى خطاب مندوبها الدائم امام اللجنة الاولى بتاريخ ٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٦ ، حول مناقشة موضوع "تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي" ، والى مذكرتها الاولى بتاريخ ٣ ايار/مايو ١٩٧٥ ، ومذكرتها الثانية بتاريخ ٢٤ اب/اغسطس ١٩٧٦ ، وفي الخطاب والمذكرتين تؤكد دولة قطر تقيدتها بالاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، كما تعرض مقترحاتها في هذا الشأن . وبالإضافة الى هذا فان قطر تلقت النظر الى ثلاث مسائل على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لموضوع تعزيز الأمن الدولي .

أولا ، ان التسلح الاسرائيلي النووي الذي ترجمه تصريحات المسؤولين الاسرائيليين ، وتحليل الباحثين العسكريين ، وبعض الوقائع الثابتة بحصول اسرائيل على كميات من اليورانيوم ، يضاف الى هذا موقف اسرائيل السلبي تجاه معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، وقرار الامم المتحدة الخاص بإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الأوسط ، وتعاونها في مجال ابحاث الاسلحة النووية مع دولة عنصرية أخرى هي جنوب افريقيا . ترى قطر ان التسلح الاسرائيلي النووي المرجح مع تكديس الاسلحة التقليدية لديها انما يساعد اسرائيل في سياستها التوسعية العدوانية ، وعرقلتها للجهود التي تبذل بغية الوصول الى حل سلمي وعادل لمشكلة الشرق الأوسط ، وهذا من شأنه تعريض منطقة الشرق الأوسط والعالم الى خطر الحرب .

ثانيا ، نظرا للتطورات الأخيرة في منطقة القرن الافريقي ، وتزايد احتمالات الصدام بين القوتين العظميتين هناك مما يزيد من أهمية البحر الأحمر ، ونظرا للأهمية الاستراتيجية والحيوية للخليج العربي ، ترى قطر اعلان الخليج العربي والبحر الأحمر بحيرة سلام تعزيزا للأمن الدولي .

ثالثا ، تؤكد دولة قطر مرة أخرى أهمية تحقيق تسوية عادلة في الشرق الأوسط مع ضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، واعطاء حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في اقامة دولته على ارضه .

الكويت

[الأصل : بالانكليزية]

[١٩ حزيران / يونية ١٩٧٨]

١ - ان تصرفات اسرائيل ونظام حكم ايان سميث غير الشرعي وجنوب افريقيا تشكل الأخطار الرئيسية التي تهدد الأمن الدولي خلال العام الحالي .

٢ - وقد كان غزو اسرائيل للبنان ، وقد أدى الى تشريد أكثر من ٢٠٠ . ٠٠٠ شخص وأسفر عن قتل أو إصابة الآف المدنيين ، ضربة موجعة للأمن الدولي . وبصرف النظر عن الفظائع التي ارتكبتها اسرائيل ضد السكان المدنيين اللبنانيين واللاجئين الفلسطينيين فقد أصاب هذا الغزو اقتصاد لبنان بالشلل ودمر كافة نواحي الحياة في الجنوب .

٣ - ولا تزال اسرائيل ترفض الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧ وتمعارض قيام دولة فلسطينية مستقلة .

٤ - ويشكل وجود نظام حكم ايان سميث غير الشرعي في روديسيا الجنوبية مصدرا دائما للتوتر والعدوان واللاشرعية ويشكل تهديدا دائما للمسلم والأمن في القارة الافريقية . وقد كان نظام حكم سميث بتوقيعه اتفاق سالزبورغ يحاول محاولة يائسة أن يضمن على نفسه مظهرا من مظاهر الشرعية . بيد أنه تم فضح ما يسمى بالتسوية الداخلية بوصفها دجلا ومحاولة لاحتواء ارادة شعب زمبابوي . وعلاوة على هذا فان أعمال العدوان التي يرتكبها نظام حكم سميث غير الشرعي ضد دول افريقية مجاورة لا تزال تمثل مصدرا للتوتر .

٥ - وتمثل سياسة الفصل العنصري التي تنتهجها جنوب افريقيا انكارا لحقوق الانسان وهي جريمة ضد البشرية . وتواصل جنوب افريقيا تأكيد وممارسة الاشراف الاداري على ناميبيا ، متحديا بذلك سلطة مجلس الأمم المتحدة لناميبيا . ويعمل تحالف جنوب افريقيا الدنس مع نظام حكم ايان سميث غير الشرعي على تفاقم حدة التوتر في القارة الافريقية ويشكل تهديدا للمسلم والأمن الدوليين .

ليبريا

[الأصل : بالانكليزية]
[٢ آب/أغسطس ١٩٧٨]

تمثل المبادئ التالية الأساس للأمن الدولي :

- (أ) حق تقرير المصير والاستقلال لجميع الشعوب ؛
- (ب) القضاء الكامل على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري ؛
- (ج) التساوى في السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الدول ؛
- (د) تعزيز العلاقات الودية كأساس للعلاقات فيما بين الدول ؛
- (هـ) عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى بلا داع ؛
- (و) تعزيز الجهود المبذولة لتضييق الشفرة الآخذة في الاتساع بين " من يملكون " و " من لا يملكون " ؛
- (ز) نزع السلاح العام الكامل ؛
- (ح) التقيد الصارم بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرهما من الاتفاقات الدولية .

مالمطة

[الأصل : بالانكليزية]

[١٠ أيار/مايو - ١٩٧٨]

١ - ان آراء حكومة مالمطة ، بشأن تنفيذ الاعلان الخاص بتميز الأمن الدولي ، ولا سيما فيما يتعلق بمنطقة البحر المتوسط ، ترد بصورة وافية في البيان الذي أدلى به ممثل مالمطة في اللجنة الأولى يوم الخميس ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ (A/C.1/32/PV.49) .

٢ - وتنتوى الحكومة المالمطية كما جاء في تلك الكلمة بذل جهود اقليمية تعطي أثرا ملموسا للنوايا المعلنة . وبناء على ذلك قدم الوفد المالمطي لدى مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ورقة عمل في مؤتمر بلغراد الاستعراضي ، يظهر نواياها من المقتطف التالي :

" . . . ان الخبرة المكتسبة في السنتين الماضيتين قد أثبتت أنه لا يمكن أن يعزى عدم احراز تقدم الا الى الافتقار الى أجهزة محددة مخصصة لتنفيذ أحكام الاعلانات الملزمة بها والالتزامات المضطلع بها . ويتبدى للوفد المالمطي ان انشاء مثل هذا المحفل انما هو خطوة أولى جوهرية بل ومطلب أساسي لتنسيق الجهود المطلوبة . ونتصور هذا الجهد من كلجنة يعهد اليها بالتخطيط ، وتشجيع تحقيق جميع الأهداف الواردة في الاعلان الخاص بالبحر المتوسط (من الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي) . وتدعي اللجنة الى تنسيق تنفيذ الأهداف الأمنية والسياسية والاقتصادية . وتكون مسؤولة ، بالاشراك مع كافة الدول المهمة بالأمر مباشرة ، عن وضع خطة متفق عليها ومنسقة تجمع كافة هذه النواحي المختلفة ، وتقوم بصورة دائمة برصد التنفيذ . ومن الطبيعي أن اللجنة ستضم جميع دول البحر المتوسط لتحقيق اجراء الحوار المطلوب وتركيز الأفكار . وأن العديد من الأهداف ، لا سيما تخفيض القوات المسلحة يمكن تحقيقه ، على أفضل وجه بالتعاون التام بين الدول الكبرى ؛ لأن التقدم سيتأتى بصورة أسرع اذا تأكد لهذه الدول أن مصلحتها في الاستقرار لم تغفل . بيد أنه ينبغي أن نؤكد أنه عندما تتحقق أهداف وحدة البحر المتوسط ، فلن يعود من الضروري لقوات من غير بلدان البحر المتوسط أن تبقى في المنطقة .

" وقد طرحت حكومتنا هذا الاقتراح في اجتماع بلغراد بحسن نية ، لمصالح المنطقة ، كجهد جماعي من أجل تحقيق التقدم الاقليمي ، ويكون بمثابة اختبار لمسئولية النوايا المعلنة . ومن ناحيتنا فقد قدما امكانياتنا ، اسهاما عمليا بعيد المدى في تعزيز السلم في المنطقة . فقد انتهجنا بثبات سياسة حياد تقوم على أساس مبادئ عدم الانحياز . وستتم ازالة القواعد العسكرية في مالمطة ازالة تامة بحلول شهر آذار/مارس ١٩٧٩ . ولن تكون مالمطة بعد ذلك في خدمة الاحتياجات العسكرية لدول أجنبية ولكنها ، على العكس من ذلك ، ستقف نفسها على تعزيز السلم والأمن في منطقتنا . وتشكل هذه

السياسة الجديدة قطيعة جذرية مع الماضي ، وخطوة عملاقة في الاتجاه الصحيح — مما يمثل اسهاما عمليا في تقليل حدة التوتر في المنطقة . ونحن نؤمن أنه عن غير طريق اتخاذ تدابير لبناء الثقة من هذا الحجم والنطاق ، بما لها من أثر تراكمي ، لن يتسنى ايجاد بيئة أفضل لتمهيد السبيل أمام توطيد التعاون السلمي في جميع أنحاء العالم . ولقد قمنا من تلقاء أنفسنا بما في وسعنا في الداخل ؛ واقترحنا تدابير مماثلة في اقليمنا . وكشاهد آخر على تفانينا في طلاب السلم واخلاصنا لسياسة عدم الانحياز التي نتبناها ، عرضنا أيضا تقديم المنشآت اللازمة لاقامة اللجنة وأمانتها في مالطة . وان عزمنا لاكيد على أن نحيل البحر المتوسط الى بحيرة سلم ، بمساعدة أصدقائنا على شواطئ هذا البحر القديم والتاريخي .

” ان هذه البلدان ، وكذلك منظماتها السياسية والشبابية ، لحريصة على ازكاء روح وحدة البحر المتوسط . وهذه عملية ديمقراطية جديدة بالتشجيع من جميع الجهات ، حيث أنها تأتي متمشية مع الاحتياجات الحالية وآفاق المستقبل . ان بلدان البحر المتوسط مترابطة ، شأنها في ذلك شأن مشاكل المنطقة . ولا يمكن الفصل بين مشاكل أمن أوروبا ومشاكل أمن البحر المتوسط ، والعكس صحيح أيضا . وبناء على ذلك يلزم بذل جهد مشترك لحل مشاكلنا . وأن اللجنة التي اقترحتها مالطة ، اذا زودت بأمانة تتحلّى بالكفاءة ، ستكون الوسيلة التي يمكن بها جعل النوايا حقيقة ملموسة ؛ والا فلن يتسنى تحقيق أى تقدم حقيقي يتجاوز التكرار الدورى لنوايا نبيلة . ولا ترضي حاجة شعب مالطة وحكومتها الا الأفعال ، دون الكلمات ، ومن الطبيعي أننا ننتظر التأييد من البلدان الملتزمة بالسعي الحقيقي من أجل السلم والعدل . وليس بامكاننا أن نتصور أن هناك قضية ننهض بها أفضل من تلك ، ولا طريقة أكثر واقعية وفعالية وديمقراطية من التماس ضمان تحقيق أهدافنا المشتركة ” .

٣ — ونتيجة لما قام به الوفد المالطي من جهود ، باشتراك جميع البلدان المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وتشجيع دول البحر المتوسط المدعوة وتفهمها ، تمخض عن مؤتمر بلفراد مقرر بشأن البحر المتوسط فيما يلي نصه :

” بناء على دعوة حكومة مالطة ، سيعقد اجتماع للخبراء المعنيين بالبحر المتوسط في ١٣ شباط/فبراير ١٩٧٩ بفاليتا . وستكون ولايته ، في إطار الفصل الخاص بالبحر المتوسط من الوثيقة الختامية ، النظر في امكانيات ووسائل ترويج مبادرات محددة للتعاون الذى يعود بالنفع المتبادل فيما يتعلق بشتى الميادين الاقتصادية والعلمية والثقافية ، بالإضافة الى مبادرات أخرى تتصل بالمواضيع الواردة أعلاه والتي يجرى بحثها بالفعل . وستدعى دول البحر المتوسط غير المشتركة في هذا المؤتمر الى الاسهام في أعمال هذا الاجتماع . وستناقش المسائل المتصلة بالأمن في اجتماع مدريد ” .

٤ — وتزعم حكومة مالطة أن تبذل كل جهد لكفالة الخروج بنتيجة ايجابية من اجتماع دول البحر المتوسط هذا ، وهو أول اجتماع من نوعه ذو ولاية شاملة من هذا النوع . كما أن حكومة مالطة تأمل أن تسمى جميع البلدان الأخرى المشتركة في هذا الاجتماع والمدعوة لحضوره جاهدة من أجل بلوغ أهدافه وزيادة الأعمال المضطلع بها في المستقبل .

هنغاريا

[الأصل : بالانكليزية]

[٣١ تموز/يوليه ١٩٧٨]

١ - ان حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية تعتبر أن الواجب الرئيسي لسياستها الخارجية هو الاسهام في تعزيز السلم والأمن الدوليين وفي تعميق عملية الانفراج الدولية . وهي تعتقد أن التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي فيما بين دول العالم عامل أساسي في الجهود المبذولة لتعزيز الأمن الدولي .

٢ - ان قضية الأمن الدولي في أيامنا هذه ترتبط ارتباطا لا تنفصم عراه بمشاكل نزع السلاح ، وتوسيع نطاق الانفراج السياسي ليشمل الميدان العسكري هو بمثابة قطب الرحى في توطيد الأمن الدولي . ولذلك فان المهمة ذات المقام الأول هي كبح سباق التسلح ووضع تدابير ملموسة وفعالة لنزع السلاح الجزئي تفضي الى نزع السلاح العام الكامل وتنفيذ هذه التدابير على أوسع نطاق ممكن .

٣ - ان الوحدة العضوية بين الانفراج ونزع السلاح والأمن الدولي تجعل مما لا غنى عنه أن ييسر اتخاذ أهم التدابير لنزع السلاح ووقف انتاج الأسلحة والتدمير التدريجي لمخزوناتهما جنباً الى جنب مع تعزيز الضمانات السياسية والقانونية والدولية لأمن الدول . وأفضل الطرق للمضي قدماً نحو هذا الهدف عقد معاهدة عالمية بشأن عدم استعمال القوة في العلاقات الدولية وذلك كما اقترح الاتحاد السوفياتي . وينبغي استكمال التدابير الواردة في الاقتراح السوفياتي ، جنباً الى جنب مع نزع السلاح النووي ، بخطوات للشروع في اجراء تخفيض تدريجي ومتوازن فيما لدى الدول من قسوات مسلحة وأسلحة تقليدية .

٤ - وفي تقدير هنغاريا أن الدورة الاستثنائية المباشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، التي قامت فيها الدول الأعضاء بصياغة المديد من المفاهيم الجديدة بالاهتمام ، كانت بمثابة حدث هام دفع بقضية نزع السلاح الى الأمام . ونحن نعلق أهمية خاصة على الوثيقة التي قدمها الاتحاد السوفياتي بشأن الطرق العملية لانهاء سباق التسلح . وان اضطلاع الاتحاد السوفياتي من جانبه وحده بالتزام عدم استخدام الأسلحة النووية أبداً ضد دول تنبذ انتاج هذه الأسلحة وحيازتها ولا تمتلكها في أراضيها ، يعتبر خطوة ذات أهمية خاصة بالنسبة الى تعزيز الأمن الدولي . وفي رأي الحكومة الهنغارية أن الاتحاد السوفياتي قد التقى في منتصف الطريق مع أماني الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، حين أبدى استعداد له لمقد اتفاقات ثنائية بشأن هذا الموضوع مع أية دولة من هذه الدول واقترح أن تضطلع دول نووية أخرى بالتزامات مماثلة . وتؤيد الحكومة الهنغارية تأييدا كاملا تنفيذ الاقتراحات الواردة في الوثيقة السوفياتية وهي على استعداد لأن تشترك في الجهود المبذولة في هذا الاتجاه .

٥ - وتولي حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية ، بوصفها بلداً اشتراكياً أوروبياً ، اهتماماً خاصاً لمسائل الأمن والتعاون في أوروبا . فقد ارتأت ، في اجتماع بلفراد الذي عقده مثلوا الدول الموقعة على الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي ، أن من الأهمية الفائقة بالنسبة للدول المشتركة فيه ، أن تقوم ، بروح بناءة ، باستعراض النتائج المحرزة والخبرات المكتسبة في تنفيذ توصيات الوثيقة الختامية وتحديد المهام المرتقبة في ذلك الميدان . وأن الحكومة الهنغارية ، إذ تضع نصب عينيها الحالة الدولية السائدة ، لتعتبر أن المحصلة النهائية لاجتماع بلفراد ايجابية في مجموعها وذلك لأنها عكست التزام البلدان المشتركة فيه بمواصلة عملية الانفراج في أوروبا . وستقوم هنغاريا ببذل الجهود لجعل الاجتماعات والمبادرات التي قررها اجتماع بلفراد تحقق تقدماً أسرع على طريق الأمن والتعاون الأوروبيين وذلك بالانتفاع من الخبرة المكتسبة في ذلك الاجتماع .

٦ - إن حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية لتؤمن إيماناً راسخاً بأن النمو المتواصل للثقة والتعاون فيما بين الدول عنصر جوهري في تدعيم الأمن الدولي . وفي هذا الصدد تولي اهتماماً خاصاً للحاجة إلى زيادة تأكيد مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى . إذ أن الحكومة الهنغارية تعتبر أن أي عمل ، تلتزم دولة من وراءه أن تدعي لنفسها حقاً في التأثير بأي شكل من الأشكال على النظام الداخلي لدولة أخرى ، إنما هو بمثابة التدخل . وبالمثل يعتبر حالة من حالات التدخل قيام رجال دولة مسؤولين بمحاولات للتأثير على النظام الداخلي لدولة أخرى عن طريق الوسائل ببيانات تتضمن ، في جملة أمور ، تهجماً على النظام السياسي والاجتماعي لدول أخرى بشأن مسائل تدخل في ولاية الدول المعنية وحدها دون غيرها . وتتسم هذه المحاولات بخطورة خاصة حينما تصبغ القاعدة لنهج سياسي أولسياسة رسمية . وأن الهدف لمثل هذه البيانات ، سواء كان معلناً أو غير معلن ، هو ممارسة الضغط السياسي أو الاقتصادي وإثارة المشاعر العدائية . ومن المرجح أن تؤدي هذه الممارسة السياسية إلى افساد الجو الدولي وإعاقة التقدم في حل المسائل الحيوية في السياسة الدولية .

٧ - إن حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية لعلي اقتناعاً بأن الحالة الدولية السائدة ، ألا وهي تصميغ عملية الانفراج ، تفتح الباب أمام امكانيات أكبر بالنسبة للبلدان النامية كي تحل المشاكل الهائلة التي تواجهها وتحقق أمانها السياسية والاقتصادية المشروعة . وسيكون من شأن توسيع نطاق الانفراج السياسي ليشمل الميدان العسكري تعزيز الأمن الدولي أيضاً وذلك باتاحة توجيهه جزءاً من الموارد المادية والروحية المفرج عنها من جراء نزع السلاح إلى بلدان نامية من أجل حل أشد مشاكلها استعماراً . وتؤيد هنغاريا اقتراح الاتحاد السوفياتي الجديد ذا الصلة بالموضوع بأن تقوم الدول ذات الامكانيات الاقتصادية والعسكرية الكبيرة ، وفي المقام الأول منها البلدان التي هي أعضاء دائمون في مجلس الأمن ، بتخفيض ميزانياتها العسكرية بأرقام مطلقة بدلاً من تخفيضها بخانات من النسبة المئوية .

٨ - وبغية تعزيز الأمن الدولي لا تزال الحكومة الهنغارية تعلق أهمية كبيرة على تصفية ——— الأزمات الدولية وتحقيق تسوية عادلة للنزاعات الدولية بالوسائل السلمية . ويتضامن الشعب الهنغاري

مع الشعوب الخاضعة للقهر الاستعماري ويؤيد كفاحها من أجل التحرر الوطني والقضاء نهائيا على كافة أشكال التمييز العنصري ، بما في ذلك سياسة الفصل العنصري . وتشعر بالقلق بسبب إمكانية وصول بعض البلدان ، ولا سيما النظم الرجعية في مناطق الأزمات الى أسلحة نووية في نهاية المطاف . وحيث أن انتشار الأسلحة النووية في مناطق الأزمات من شأنه أن يشكل تهديدا خطيرا للأمن الدولي فثمة مسؤولية كبيرة تقع على عاتق البلدان التي تقدم المساعدة في تحقيق هذه المطامح .

١ - وترى حكومة جمهورية هونغ كونغ الشعبية أنه من المفيد أن تبحث الجمعية العامة أيضا ، في دورتها الثالثة والثلاثين ، المسائل المتعلقة ببلوغ الأهداف المحددة في الاعلان . وهي تؤيد الجهود المبذولة لزيادة الدور الذي تضطلع به الامم المتحدة في تهيئة جو من الثقة والتعاون ذي النفع المتبادل فيما بين الدول وزيادة توطيد الأمن الدولي .

المرفق

قائمة الوثائق التي صدرت منذ أن نظرت الجمعية العامة
في هذا البند في دورتها الثانية والثلاثين

- A/C.1/32/2 رسالة مؤرخة في ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ وموجهة الى الأمين العام من ممثلي
هولندا والجمهورية العربية الليبية
- A/C.1/32/8 رسالة مؤرخة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ وموجهة الى الأمين العام من
ممثلي بلغاريا والجمهورية الديمقراطية الألمانية
- A/32/420 رسالة مؤرخة في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ وموجهة الى الأمين العام من
الممثل الدائم لاسرائيل .
- A/32/424 رسالة مؤرخة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ وموجهة الى الأمين العام من
الممثل الدائم لبنما .
- A/32/450 تقرير اللجنة الأولى
- A/32/495 رسالة مؤرخة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ وموجهة الى الأمين العام من
الممثل الدائم للجمهورية العربية الليبية
- A/33/51 رسالة مؤرخة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ وموجهة الى الأمين العام من
الممثل الدائم لمان
- A/33/56-S/12545 رسالة مؤرخة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨ وموجهة الى الأمين العام من
الممثل الدائم للجمهورية العربية الليبية
- A/33/73 رسالة مؤرخة في ٢٨ آذار/مارس ١٩٧٨ وموجهة الى الأمين العام من الممثل
الدائم لبنما
- A/33/96 رسالة مؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٧٨ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم
لبنما
- A/33/13-S/12732 رسالة مؤرخة في ٨ حزيران/يونيه ١٩٧٨ وموجهة الى الأمين العام من الممثل
الدائم لتنانيا
- A/33/152 رسالة مؤرخة في ١٦ حزيران/يونيه ١٩٧٨ وموجهة الى الأمين العام من الممثل
الدائم لبلغاريا
- A/33/169 رسالة مؤرخة في ٣ تموز/يوليه ١٩٧٨ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم
ليوغوسلافيا

- ٤/33/174 رسالة مؤرخة في ٧ تموز/يوليه ١٩٧٨ وموجهة الى الأمين العام من الممثل
الدائم لبنما
- ٤/33/201 رسالة مؤرخة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٧٨ وموجهة الى الأمين العام من القائم
بالأعمال البلفارى
- ٤/33/234 مذكرة شفوية مؤرخة في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ وموجهة الى الأمين العام من
الممثلين الدائمين لبنن وغبنيا .
-